



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

عنوان البحث

اثر تطبيق النظام المحاسبي المعدل على
مديريات البلدية في العراق

كجزء من متطلبات الحصول

على شهادة البكالوريوس في المحاسبة

اعداد الطالبة

فيحاء صالح جابر

بإشراف الاستاذ

م. م. حيدر عمران سهر

٢٠١٧-٢٠١٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يُكْفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ تَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلُنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (٢٨٦) سورة البقرة

صدق الله العلي العظيم

شكر وتقدير

قال الرسول الكريم (ص) (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

الحمد لله أولا وأخرا على فضله وامتنانه إن يسر لنا هذا العمل المتواضع ، ثم
يطيب لنا إن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ
م.م حيدر عمران سهر ، الذي تكرم بالأشراف على هذا البحث وعلى تشجيعه
واهتمامه وتقديمه للنصائح والتوجيهات وعلى ما وسعنا به من رحابة صدر
وتواضعه ومنحنا الكثير من وقته الثمين وعلمه الوافر في التوجيه والإرشاد
جزاه الله خير الجزاء في الدين والدنيا .

الاهداء

اهدي بجثي هذا الى الذي قال فيها .. بسم الله الرحمن الرحيم
(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)
الى من احمل اسمه بكل فخر .. الى من افتقدته منذ الصغر ..

الى من يرتعش قلبي لذكراه .. الى من اودعني عند الله ..
أبي

الى ملاكي في الحياة .. الى معنى الحب والحنان والتفاني
الى بسمة الحياة وسر الوجود .. الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي
اغلى الحبايب .. امي

الى من أرى فيه شموخي وكبريائي .. الى من قاسمني افراحي واحزاني
الى من رأيت فيه حنان الأب وطيبة الاخ ورقة الزوج الوفي
زوجي الغالي

الى من ارى التفاؤل في اعينهم .. والسعادة في ضحكتهم
الى شعلة الذكاء والنور .. الى الوجوه المفعمة بالبراءة
اخوتي واخواتي

الى رفاق الدرب .. بناء المستقبل .. الى ارواح واصدق وانبل البشر
صديقاتي المخلصات

لا بد وان اخطو خطوتي الاخيرة في الحياة الجامعية من وقفة اعود بها الى اعوام قضيتها في رحاب
الجامعة مع اساتذتي الكرام .. وقبل ان امضي اسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة الى
الذين حملوا اقدس رسالة في الحياة .. الى الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة

جميع اساتذتي الافاضل
وكذلك اشكر شكراً خاصاً كل من ساعدني في اتمام هذا البحث وقد لي يد العون والمساعدة وخص
منهم بالذكر

الاستاذ المشرف

أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد المطال في صيريات البلديات في العراق

المقدمة:-

على مدى ثلاثين عاماً ظل النظام المحاسبي الموحد المعتمد في العراق محتفظاً بهيكليه الخاص ولم تجري عليه اي تعديلات تجعله قادراً على مواكبة التغيرات الكبيرة والجوهرية التي شهدها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص ومنها الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الاجنبي والالتزام الدولي لكثير من المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي

وسوق الاوراق ومؤسّسات اخرى وعلى ذلك (اصبح من الضروري القيام بحزمة من الاصلاحات وتعديلات تؤدي الى اعداد المعلومات المحاسبية وبالتالي مخرجات النظام المحاسبي الموحد بأسلوب ينسق مع الحسابات القومية والمحاسبة الدولية)

وقد كانت هناك مساع ومحاولات من قبل اللجنة المشرفة لأعداد النظام المحاسبي الموحد في مسعى للنهوض به ومن بينها اصدار نسخة جديدة لكتاب النظام المحاسبي الموحد سنة ٢٠١١ تضمنت بعض التعديلات والاضافات في الدليل المحاسبي والمعالجات القيدية ألا انها كانت تغيرات يسيرة في اطار فصوله العشرة السابقة لم ترق الى مستوى الطموح في الاهداف او التطبيقات واخر تلك المحاولات نسخة صدرت عام ٢٠١٢ يهدف تنظيم العمل المحاسبي وتوحيده بين مختلف تشكيلات دوائر البلدية ووضع خطة لتطبيق هذا النظام وتدريب موظفي البلدية على الية تطبيقه.

ومن اجل ذلك جاء هذا البحث في اربعة مباحث تخصص المبحث الاول بمنهجية البحث ، واهتم المبحث الثاني بعرض الاسس النظرية للبحث، وتوجه المبحث الثالث الى عرض الجانب التطبيقي للبحث، وخلص المبحث الرابع الى عرض ابرز الاستنتاجات والتوصيات التي ترى الباحثة انها كفيلة بمعالجة مشكلة البحث .

-: الفصل الأول :-

منهجية البحث

المبحث الأول :- مشكلة البحث

والأهمية والأصناف

المبحث الأول

منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في قدرة التعديلات والاضافات التي اعتمدها ديوان الرقابة المالية لتطوير النظام المحاسبي الموحد بتمام الاحتياجات والتطلعات المحاسبية لهذه المؤسسات المطبقة لهذا النظام والجهات المستفيدة

١ - ٢ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في ناحية مساهمته في التعريف بالصعوبات التي تواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي من حيث المعالجات القيدية او من حيث تزويد النظام بالمعلومات الكافية والمفيدة وبالتالي فان البحث الحالي سوف يساهم بتطوير عمل المديرية البلدية من خلال التوصيات التي تؤمل ان تكون كفيله بتجاوز الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الدوائر الرسمية.

١-٣ هدف البحث

يهدف البحث الى ما يلي :

١. التعرف على النظام المحاسبي الموحد بشكل عام والتعرف على النموذج المطبق حديثاً في البلديات.
٢. تقييم النظام من ناحية تحقيق اهداف التخطيط والرقابة وتقييم الاداء على مستوى الوحدة او على مستوى البلد بالتنسيق مع المعايير الدولية والقواعد المحاسبية المنبثقة عنها.
٣. اقتراح بعض التعديلات لجعله قادراً على تحقيق هذه الاهداف .

١-٤ فرضية البحث

التعديلات المعتمدة في النظام المحاسبي الموحد على مستوى الوحدات الادارية تتفق مع القواعد والمعايير المحاسبية العامة وتفي بتحقيق اهدافه في التخطيط والرقابة وتقييم الاداء .

٥-١ منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التعليلي بالاعتماد على الكتب والدوريات والبحوث وما توفر في شبكة الانترنت من بحوث ومقالات وكذلك الجانب العملي من خلال استمارة استبيان خاصة فضلا عن اللقاءات الشخصية .

تم اختيار بلدية الديوانية كـ مكان لاختيار فرضية البحث بوصفها دائرة خدمية تطبق النظام المحاسبي الموحد حديثاً وأجريت عدة مقابلات شخصية مع بعض المحاسبية والمدققين والموظفين العاملين في البلدية وقد اعلمنا هؤلاء يوجد نوع من المعاناة والمعوقات في بعض تطبيقات النظام المحاسبي الموحد بنشاط الدائرة حصراً، وقد اختارت الباحثة عينة عشوائية من المحاسبين والمدققين والعاملين في هذه المؤسسة وبلغ عدد هذه العينة (٢٠) موظفاً .

-:الفصل الثاني:-

الأسس النظرية للبحث

المبحث الأول:- مفهوم النظام

المحاسبي الموحد ونشأته

وأهدافه

المبحث الثاني:- النظام المحاسبي

الموحد في البلديات

المفهوم في النظام المحاسبي الموحد ونشأته واهدافه

أولاً :- مفهوم النظام المحاسبي الموحد

استأثر الفكر المحاسبي يستثر بالاهتمام من اسهامه في تقديم المنفعة لرجال الاعمال مما ولد الضرورة الاستحداث تشريعات محاسبية غايتها وحدة المفاهيم والاجراءات وتنظيمها بالشكل الذي يسهم في تنظيم العمل المحاسبي وفق اطار موحد عرف بالنظام المحاسبي الموحد .

عرف (ديوان الرقابة المالية : ١٩٨٥ : ١١) النظام المحاسبي الموحد بانه مجموعة من العمليات والاجراءات التي يتم بموجبها تجميع معلومات والبيانات المطلوبة والتخطيط والتنفيذ والرقابة ويتضمن ذلك مسك السجلات وفق دليل الحسابات واجراءات العمل المحاسبية المتبعة في اعداد المعلومات وتحليلها .

واشار (محمود : ٢٠١١ . ١٢) بأن النظام المحاسبي الموحد هو مجموعة من الاجراءات المترابطة تعمل على تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية التي تجريها لوحد الاقتصادية خلال فترة المحاسبية لغرض توفير المعلومات التي يمكن مستخدمي القرارات سواء في داخل الوحدة او خارجها في اتخاذ القرارات الصحيحة .

واعتقد (ديوان الرقابة المالية : ٢٠١٢ : ٤) ان النظام المحاسبي الموحد هو خطة تمثل مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة واعداد القوائم المالية والحسابات الختامية في اطار موحد من الاسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف والمعالجات المحاسبية والخدمة اهداف معينة .

وكذلك عرف النظام بأنه خطة تمثل مجموعة من الاجراءات والخطوات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة واعداد القوائم المالية والحسابات الختامية في اطار موحد من الاسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف والمعالجات المحاسبية لخدمة اهداف معينة .

وكذلك عرف النظام بأنه خطة تمثل مجموعة من الاجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة التي تساعد على اتمام الوظائف الرئيسية المحاسبية في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل القوائم ويكفل تحقيق الاهداف التي تسمى اليها المحاسبة .

<http://www.ksau.info/showthread.php?it=15211>

مما تقدم ترى الباحثه ان النظام المحاسبي الموحد

هو نظام يقوم بتسجيل وتبويب وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة .

ثانياً :-نشأة النظام المحاسبي الموحد

برزت فكرة النظام المحاسبي الموحد لدى الدول الرأسمالية والاشتراكية وفقاً لمتطلبات النظم الاقتصادية لهذه الدول وحاجاتها من اجل ما يلي (المستوفي . ١٩٧٧ - ١)

١. توفير اوسع قاعدة من البيانات والمعلومات .
٢. التحديد الدقيق للمفاهيم ومعانيها .
٣. مساعدة في التحليل .
٤. تثبيت الاسس في التقييم للمركز المالي .
٥. الحد من التهرب الضريبي .
٦. المساهمة في دراسة المشاريع وتقييمها بشكل دقيق .
٧. تحديد دقة العلاقة بين المشروع والدولة .
٨. مساهمة في توفير فرص العمل وحرية الاختيار وانتقال العاملين في النشاط المحاسبي .

٩. توفير الوقت والجهد في التدريب عند التعيين الممارسين في العمل .

مما سبق يظهر ان النظام المحاسبي الموحد يعد تطور عملياً للعمل المحاسبي الذي يقوم به المحاسب ويوصفه نظرية المحاسبية لما ينبغي ان يقوم به المحاسب خدمة الوحدة الاقتصادية وستقوم فيما يلي باستعراض نشأة النظام المحاسبي الموحد في بعض الدول من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وكذلك بعض الدول العربية وتعوداً تطبيقات النظام المحاسبي الموحد تاريخياً الى الاربعينات اذ بدأت خطوات سريعة الانظمة المحاسبية الموحدة جرى تطبيقها على مستويات كافة وكانت الحسابات القومية اعلى هذه المستويات .

ففي فرنسا عام ١٩٦٤ تم تشكيل لجنة في وزارة الاقتصاد لوضع النظام المحاسبي الموحد يواكب التطورات والمشاريع التجارية وقد كانت اهم اهداف النظام هي مساعدة هيئات الرقابة المالية في اداء عملها وتوضيح الصورة المستقبلية للمساهمين عن الوضع المالي واعطاء صورة لاء الشعب الاءه الصرف المختلفة للثروة القومية .

في المملكة المتحدة تكونت عام ١٩٥٤ هيئة خاصة من المحاسبين القانونيين ومن المجتمع القومي للابحاث الاقتصادية والاجتماعية غرض توحيد المصطلحات الفنية الحاسبية في مشاريع الغرض.

أ- استخراج حسابات ختامية ومركز مالي موحدين .

ب- تقريب وجهات النظر بين الاقتصادي والمحاسب والقانوني .

ت- الاتفاق على توحيد الحسابات الاءية :- حسابات الارباح والخسائر .

بمراحله الاءال (النشاط العادي ، النشاط غير العادي ، التوزيع) الحسابات الختامية / كشف تسوية رأس المال .

اما في البلدان الاشتراكية فمن المعروف ان النظم الاشتراكية تعتمد اعتماداً كلياً على مبدأ التخطيط الشامل للقطاعات والنشاطات كافة مما يتطلب توحيد الاساليب المستخدمة لاستخراج البيانات والمعلومات الحاسبية مع ضرورة تطبيق النظام المحاسبي الموحد في نشاطات

القطاع العام كافة ومن اهداف النظام المحاسبي الروسي كمثل الدول الاشتراكية استخراج البيانات الدورية والكلفة لانتاج وكيفية توزيعه وتتكون هذه البيانات على شكل تقارير موحدة ترسل الى الجهة المعنية التي بدورها تحويلها الى الاجهزة المركزية .

عربياً :- كان الظهور الاول للنظام المحاسبي الموحد في مصر عام ١٩٥٠ وذلك بصدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ وهو قانون الاشراف على هيئات التأمين الذي فرض وجود دفاتر معينة وسجلات معينة لعداد الحسابات ولوحدة وتطور في سنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذي وحد الاحكام المحاسبية الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية اذ وضع نموذجاً موحداً للحسابات الخاصة بالأرباح والخسائر والميزانية العمومية وقد استمرت الامور بالتطور بموجب القوانين والقرارات الرئاسية كان اخرها القرار الجمهوري رقم (٤٧٢٣) لسنة ١٩٩٦ باعتماد النظام المحاسبي الموحد واصدار التعليمات ويجدر بنا التنويه الى ان مصر هي اول من وضع المعايير الحسابة الخاصة المكملة للنظام المحاسبي وذلك بالقرار المرقم (٢٦٤٤) لسنة ١٩٩٦ . (الطلحة ١٩٩٨ - ٣)

اما في سوريا :- فكان اول استخدام لنظام المحاسبي الموحد بموجب المرسوم التنظيمي رقم ٢١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٩ المتضمن النظام المحاسبي الموحد والذي عدل لاحقاً بالمرسوم رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ اذ حيث نصت المادة الاولى منه على تطبيق النظام المحاسبي الموحد على المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشات الخاضعة لاحكام المادة ١٨ لسنة ١٩٧٤ .

باستثناء المصارف وضرورة توفير البريد وشركات الضمان ومؤسسات التأمين والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية .

شكلت لجان وعقدت الاجتماعات والندوات الى ان تم اخيراً الاتفاق على اعداد دليل محاسبي احصائي موحد حاول التوفيق بين النظام المحاسبي الموحد وما يقابله في الحسابات القومية وصدر عن لجنة الخبراء العرب في لجنة مراكز التنمية الصناعية بتاريخ ١٩٧٣١٦١٢٤ كما قامت المنظمة العربية بالعلوم الادارية التابعة للجامعة باعداد مشروع النظام المحاسبي الموحد عام ١٩٨٠ .

ومن هذا نستخلص ان الانظمة المحاسبية بشكل عام والنظام المحاسبي الموحد بشكل خاص تتطلب التطوير والتجديد وان الامر يتطلب هيئة او مؤسسة مالية او رقابية تتولى هذه المهمة وقد اطلع ديوان الرقابة المالية بهذا الدور في العراق وبمساعدة بعض المؤسسات المالية والرقابية .

ثالثاً :-اهداف النظام المحاسبي الموحد

بعد ما تعرفنا على مفهوم النظام المحاسبي الموحد ونشأته يمكننا ان نلخص اهدافه في توفير البيانات اللازمة لتخطيط والتنفيذ والرقابة على كافة المستويات وربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات لتوجيه وتسهيل جميع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها وسنتناول كل من هذه الاهداف بشيء من الايجاز . (شادي . ١٩٨١ - ١٢)

١ . توفير البيانات الاساسية والادوات التحليلية اللازمة والتخطيط والتنفيذ والرقابة على مختلف المستويات روعي عند اعداد هذا النظام ان يوفر البيانات المحاسبية والقوائم المالية والحسابات الختامية والموازنات التخطيطية في الغالب الذي يخدم اغراض التخطيط وما يصاحبه من اتخاذ القرارات ورسم السياسات والاشراف ومتابعة التنفيذ وتقييم الاداء على مستوى الوحدة والاجهزة الخارجية سواء كانت تخطيطية او رقابية .

٢ . ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية :- تعتبر حسابات الوحدة الاقتصادية احدي البيانات الاساسية التي يستخدمها المحاسب القومي في تركيب

الحسابات القومية وقد اقتضى ذلك تطوير المحاسبة تطوير يحقق الاتفاق بين محاسب الوحدة الاقتصادية والمحاسب القومي على الاسس والقواعد والمصطلحات وكيفية تحليل وتبويب البيانات المحاسبية واعداد القوائم والحسابات الختامية الامر الذي يسهل عملية تجميع البيانات المحاسبية من مستوى الوحدة الى مستوى الحسابات القومية

كما حدد ايضا ديوان الرقابة المالية اهداف النظام كما يلي :-

١. توفير البيانات الاساسية والادوات اللازمة للتخطيط والرقابة لإدارة الوحدة الاقتصادية والجهات الخارجية الاخرى .

٢. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض محاسبة التكاليف حتى يمكن تحديد التكاليف بدقة واجراء الرقابة عليها وترشيد قرارات تسعير المنتجات والخدمات وامكانية تقسيم المخزون من الانتاج التام وغير التام في نهاية كل فترة حالية واعداد الموازنات التخطيطية اللازمة باستخدام التكاليف المحددة مقدما على اسس علمية صحيحة .

٣. تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتصنيفها ووصفها بشكل قواعد البيانات يتم تحديثها وبشكل مستمر . (ديوان الرقابة المالية البلديات ٢٠١٢ : ٤)

ما زالت جهود ديوان الرقابة المالية مستمرة في تطوير النظام المحاسبي الموحد لضمان استمراره بوجه التيارات الاقتصادية والادارية والسياسية من داخل البلد وخارجه الا انها تعد خطوات بطيئة مقارنة بسرعة هذه التغيرات والتطورات التي تنطلق بخطوات واسعة ومحاولاة جديدة بهدف تنظيم العمل المحاسبي وتوحيده بين مختلف تشكيلات دوائر البلدية ومن هنا قرر الديوان تشكيل لجنة متخصصة تتولى اعداد نظام محاسبي خاص بالبلديات ووضع خطة لتطبيق هذا النظام وتدريب موظفي دوائر البلدية على تطبيقه واستناداً الى قرار مجلس الرقابة المالية في جلسته الرابعة والسبعين والمؤرخة في ٢٠٠٨/١١/١٦ تم تشكيل اللجنة لوضع نظام محاسبي خاص بالبلديات تتألف من مجموعة من موظفي الديوان من ذوي الخبرة والاختصاص وقد باشرت اللجنة اعمالها اعتباراً من (شهر تشرين الاول ٢٠٠٨) ووضعت خطة عمل شاملة ومفصلة لاعمالها وقد اعتمدت اللجنة بشكل رئيس على النظام المحاسبي الموحد الصادر عام ١٩٨٥ من خلال استحداث بعض الحسابات فضلاً عن الحسابات الموجودة في النظام المحاسبي الموحد وبما يخدم اهداف وانشطة البلديات واصبح جاهز للاستخدام اعتباراً من ٢٠١٢/١١/١٠ (ديوان الرقابة المالية ٢٠١٢ -١٠)

وقد تم تقسيم النظام الى عدد من الفصول وكالاتي

الفصل الاول :-الإطار العام لدليل النظام المحاسبي الموحد للبلديات

ويقصد بالدليل المحاسبي الموحد الهيكل العام للحسابات التي تفي بكافة احتياجات الوحدة الاقتصادية اللازمة لتطبيق النظام المحاسبي الموحد وقد اعتمدت طريقة الترميز العشري في ترقيمه وتم تقسيم الدليل المحاسبي الى مجموعات رئيسية تتعلق بحسابات الميزانية وحسابات النتيجة فضلاً عن مجموعة حسابات الكلفوهذه التقسيمات

- أ-** حذف حسابات السكك الحديدية اينما وجدت واستحداث مجاري مياه ثقيلة وخطوط انابيب ماء ضمن حساب انشاءات اخرى .
- ب-** اضافة رأس المال الاجتماعي وتمثل قيمة الجسور والطرق والاراضي وتسجيل بالقيمة الرمزية .
- ت-** التوسع بحسابات الغرامات بوصفها مهمة حسب طبيعة نشاط هذه الوحدة.

وهي تغيرات يسيرة مشتقة من الدليل الاصلي ضمن حسابات اخرى وكان من الممكن فسح المجال لحسابات البلديات للتوسع بها ضمن الاطار العام بإضافة رقم الى يسار الحساب ١١٢٢ ، ٢١١٢٢ وهكذا او وضع حسابات تفصيلية فيه كراس ميسر يخص حسابات البلدية وفي اطار الدليل المحاسبي العام .

الفصل الثاني :- شرح دليل النظام المحاسبي الموحد

يهدف منع الاجتهاد في تفسير حسابات الدليل وتحديد ماهي المعلومات المالية تم وضع تعريف ووصف وشرح لكل حساب من حسابات الدليل بما يضمن الحصول على حسابات متجانسة لجميع الوحدات التي تطبق النظام فضلا عن مساهمة في توفير الامكانية لتجميع البيانات والقوائم المالية والاحصاءات المطلوبة على المستويات القطاعية وعلى المستوى القومي وطبعا الشروحات هي نفسها في نموذج رقم (٢) سوى شرح الفقرات التي تمت اضافتها أعلاة.

ان المعالجات المحاسبية كافة تمت بطريقة القيد المزدوج فالقيد بطريقة المدين والدائن ويثبت على عدة مستويات تحليلية استيراد من المستوى الثالث والهدف من اتباع هذا الاسلوب في تسجيل يرجح الى اهمية تثبيته في عدة مستويات تحليلية مختلفة وبالتالي استخراج موازين المراجعة متعددة واستخدامها كوسيلة فعالة لأغراض الرقابة والتدقيق وتوفير بيانات تفصيليه واجالية لجهات مختلفة من داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها .

وهذه المعالجات ظلت هي ذاتها كما هو متبع في نموذج (٢) عدا بعض الأمثلة التوضيحية التي تخص نشاط البلدية :

مثال على الاراضي والمباني مع مثال توضيحي لرأس المال التشغيلي وهل انه يوجد في البلدية فقط ام في غيرها من الوحدات الاقتصادية .

الفصل الرابع :- القوائم المالية و الحسابات الختامية

تعد القوائم المالية من الوسائل الاساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية يعبر عنها بوحدات نقدية ويمكن تحديد اهم اهداف التقارير المالية كالاتي :-

١. توفير معلومات عن موارد الوحدة والالتزامات المترتبة عليها والتغيرات في كل منها.
٢. توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية الحالية والمتوقعة .
٣. توفير معلومات مفيدة لقرارات الائتمان والاستثمار .

وقد تضمن هذا الفصل تفاصيل القوائم المالية المتمثلة بالميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وكشف التوقفات النقدية والكشوفات التحليلية المرفقة مع هذه القوائم .

الفصل الخامس :- المجموعة المستندية والدفترية .

وتمثل بمجموعة المستندات والدفاتر التي من خلالها يمكن للوحدة حصر وتبويبها وتسجيلها للعمليات المالية المتعلقة بنشاطها كافة بهدف استخراج القوائم المالية والحسابات الختامية فضلاً من اظهار حقوق الوحدة والتزاماتها تجاه غيرها تم اعادة ادراجها من جديد في نسخة البلديات ولا تتفق في ذلك فمن الممكن استخدامها لتؤدي الاغراض المطلوبة وبالتالي لا داعي للتكرار .

الفصل السادس :- تعليمات ونسب الاندثار .

تقوم الوحدات الاقتصادية الخاضعة لأحكام هذا القانون بتثبيت اندثار او اطفاء الموجودات الثابتة المستخدمة وفق الاسس المعتمدة في التعليمات المالية العدد (١١) لسنة ١٩٨٨ بشأن الاندثار واطفاء الموجودات المالي الثابتة .

ولا نرى ضرورة لأدراج جميع الوحدات الاقتصادية وجميع النسب ضمن حسابات دائرة البلديات وكان الانسب الاشارة الى الموجودات التي تستخدمها البلدية ونسبها فقط .

الفصل السابع :-التكاليف في ظل النظام المحاسبي الموحد .

نتيجة لما حققته محاسبة التكاليف من تطور لتكون الاداة الفاعلة لتوفير البيانات اللازمة للجهات التخطيطية والتنفيذية والرقابية لتأدية المهام الموكلة اليها ولكافة المستويات جاء التوجه نحو التوحيد لما يتصف به من مرونة وشمول فقد تضمن بإطاره العام بعض المبادئ والاسس والمعالجات الكلفويه وتخصيص الحسابات (٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩) لمراقبة مراكز التكاليف لم يوضح الفصل مدى شمول حسابات البلدية بالحسابات الكلفوية بوصفها دائرة خدمية ولا يوجد فيها تقسيم لمراكز الكلف او مراكز مراقبة تكاليف .

الفصل الثامن :-الموازنات التخطيطية .

يعد نظام الموازنات التخطيطية احد الانظمة الادارية المتطورة من خلال ترجمة المؤشرات الكمية والخطوط النوعية لتنفيذ السياسات وتحقيق الاهداف الى موازنات مالية وتقديرية لاغراض الدراسة والمقارنة والرقابة وتقسيم الاداء لكن الموازنات التخطيطية في النظام المحاسبي الخاص بالبلديات جاءت عامة ولم تعن بانشطة البلدية وبالتالي فلا داعي لتكرارها .

الفصل التاسع: الحسابات القومية .

تحقيقا للأهداف المنشودة من النظام المحاسبي الموحد وبغية مساعدة كافة الجهات المستفيدة من النظام تم ربط الحسابات مع الحسابات القومية لأهمية هذه الحسابات في التخطيط الاقتصادي الشامل الذي يستهدف تنظيم وتطوير حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية اذ تعد الحسابات القومية من ادواتها المهمة القوائم نفسها والكشوفات نفسها وهذا طبيعي فلا بد من ظهورها موحدة .

الفصل العاشر: مكننة النظام المحاسبي الموحد .

ان الهدف من مكننة النظام المحاسبي الموحد هو تسجيل العمليات الحالية ذات القيمة النقدية وتبويبها وتلخيصها لمعرفة نتائج العمليات المالية خلال مدة زمنية معينة مع امكانية استخراج التقارير وبسرعة تلاءم احتياجات المستخدمين مع الاحتفاظ بالبيانات لمدة سنوات وسهولة استرجاعها .

ترك ديوان الرقابة المالية المجال امام الوحدات للبحث عن انظمة المحاسبة سواء ما كان بجهود فردية من بعض الدوائر وما هو موجود في السوق في هذا المجال كبرنامج المحاسب وبرنامج الميزان للانظمة المحاسبية وقد علمت الباحثان بوجود مساع من قبل الديوان لمكننة النظام المحاسبي الموحد ولم يتيح لهما التعرف على التفاصيل بهذا الخصوص .

نلخص مما سبق ان ديوان الرقابة المالية قد بذل جهوداً كبيرة لتطوير النظام المحاسبي الموحد محاولة منه للنهوض به من سياسته على مدى أكثر من ربع قرن واللاحق بالمستجدات العربية والدولية في هذا المجال تارة باستحداث نسخة جديدة واخرى بتخصيص نسخة لدائرة معينة وربما نجد بعد فترة مطالبات دوائر اخرى بنظام محاسبي يناسب نشاطهم.

وبالتالي يفقد النظام المحاسبي الموحد محتواه ونعود الى الانظمة المحاسبية المتعددة بدل النظام المحاسبي كما هو الحال في بداية نشوؤه في السبعينات ويتجه بالنظام المحاسبي الموحد على مستوى الاول مستوى النشاط وابتعد شيئاً فشيئاً عن المستوى القطاعي او المستوى القومي او على المستوى العالمي .

الفصل الثالث

الجانب والماء

وسنحاول في البحث التالي تقسيم النظام المحاسبي الموحد للبلديات على مستوى

التطبيق -٢٥-

المبحث الاول:-الجانب العملي

أولاً:-الهيكل التنظيمي لمديرية بلديات الديوانية

يوضح الشكل رقم (١) الهيكل التنظيمي لمديرية بلديات الديوانية .

١ . شعبة التخطيط والمتابعة وتشمل ما يلي :-

(وحدة التخطيط ، وحدة المتابعة ، وحدة نظم المعلومات والمحاسبة ، وحدة GIS ، وحدة الاوراق والارشيف) .

٢ . شعبة المشاريع وتشمل ما يلي :-

(وحدة الدراسات والتصاميم والتخمين ، وحدة الطرق ، وحدة المباني ، وحدة الاوراق والارشيف)

٣ . شعبة البيئة وتشمل ما يلي :-

(وحدة النفايات ومواقع الطمر الصحي ، وحدة الحدائق والمتنزهات ، وحدة المجازر)

٤ . وحدة تنظيم المدن وتشمل ما يلي :-

(وحدة ترقيم المدن ، وحدة هندسة المرور ، وحدة التصميم الاساسي ، وحدة الاوراق والارشيف)

٥ . شعبة الاليات وتشمل ما يلي :-

(وحدة الآليات ، وحدة المعامل ، وحدة الأوراق والأرشيف)

٦. شعبة الورشة المركزية وتشمل ما يلي :-

(وحدة الصيانة ، وحدة الإحصاء ، وحدة الأوراق والأرشيف)

٧. شعبة الإدارية والأفراد وتشمل ما يلي :-

(وحدة الملاك ، وحدة الذاتية ، وحدة الدورات والأيفادات والزمالات ، وحدة سجل وملفات الشخصية ، وحدة النقل والخدمات ، وحدة الملفات العامة ، وحدة الصادر والوارد ، وحدة الاستعلامات)

٨. شعبة المالي وتشمل ما يلي :-

(وحدة حسابات الخطة ، وحدة الصندوق ، وحدة التسجيل ، وحدة الرواتب ، وحدة الصرف والعقود ، وحدة حسابات مخازن ، وحدة الأوراق والأرشيف)

٩. شعبة الموازنات وتشمل ما يلي :-

(وحدة المنح والرسوم والرواتب ، وحدة الموازنة ، وحدة الأوراق والأرشيف)

١٠. شعبة المخازن وتشمل ما يلي :-

(وحدة الآليات والأوراق ، وحدة الأجهزة والأثاث والقرطاسية ، وحدة الأوراق والأرشيف)

١١. شعبة التدقيق وتشمل ما يلي :-

(وحدة تدقيق السجلات ، وحدة التدقيق المستندي ، وحدة الرقابة المالية)

١٢.شعبة القانوني وتشمل ما يلي :-

(وحدة الدعاوي ، وحدة الحقوق ، وحدة العقود ، وحدة الاوراق والارشيف)

١٣.شعبة الاملاك وتشمل ما يلي :-

(وحدة الاملاك ، وحدة الاحصاء ، وحدة الاستثمار ، وحدة الاوراق والارشيف)

ثانياً :- عينة البحث

تم اختيار بلدية الديوانية كعينة لاختيار فرضية البحث بوصفها دائرة خدمية تطبق النظام المحاسبي الموحد حديثاً واجرت عدة مقابلات شخصية مع بعض المحاسبين والمدققين والموظفين العاملين في البلدية وقد اعلمنا هؤلاء بوجود نوع من المعاناة والمعوقات في بعض تطبيقات النظام المحاسبي الموحد بنشاط الدائرة حصراً .

جدول المقابلات في مديرية بلدية الديوانية

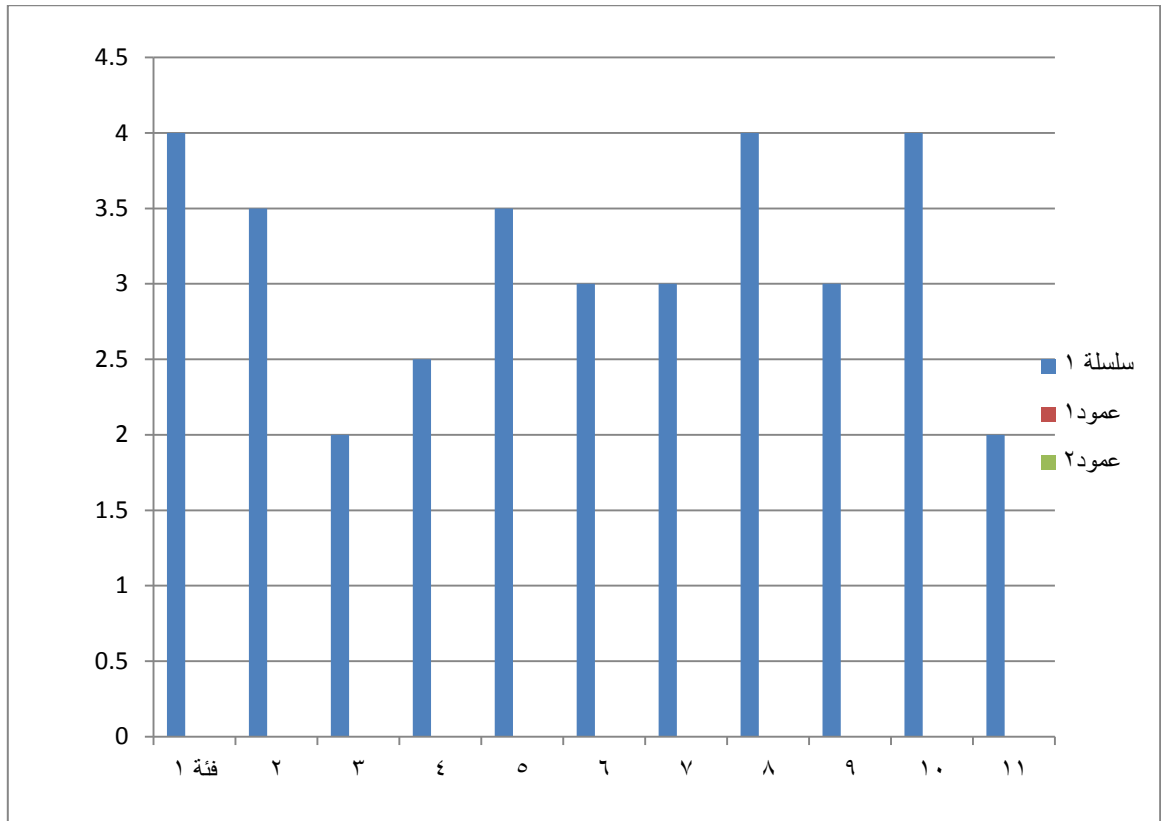
ت	بيان	عدد الأيام	عدد الساعات
١	مدير التدقيق والرقابة الداخلية	١	٢
٢	مدير الحسابات	١	٢
٣	مسؤول شعبة الحسابات	١	٢
٤	موظفي الحسابات	١٠	٥
٥	موظفي التدقيق	٧	٤
	المجموع /	٢٠	١٥

ثالثاً:-تحليل معطيات الاستبانة

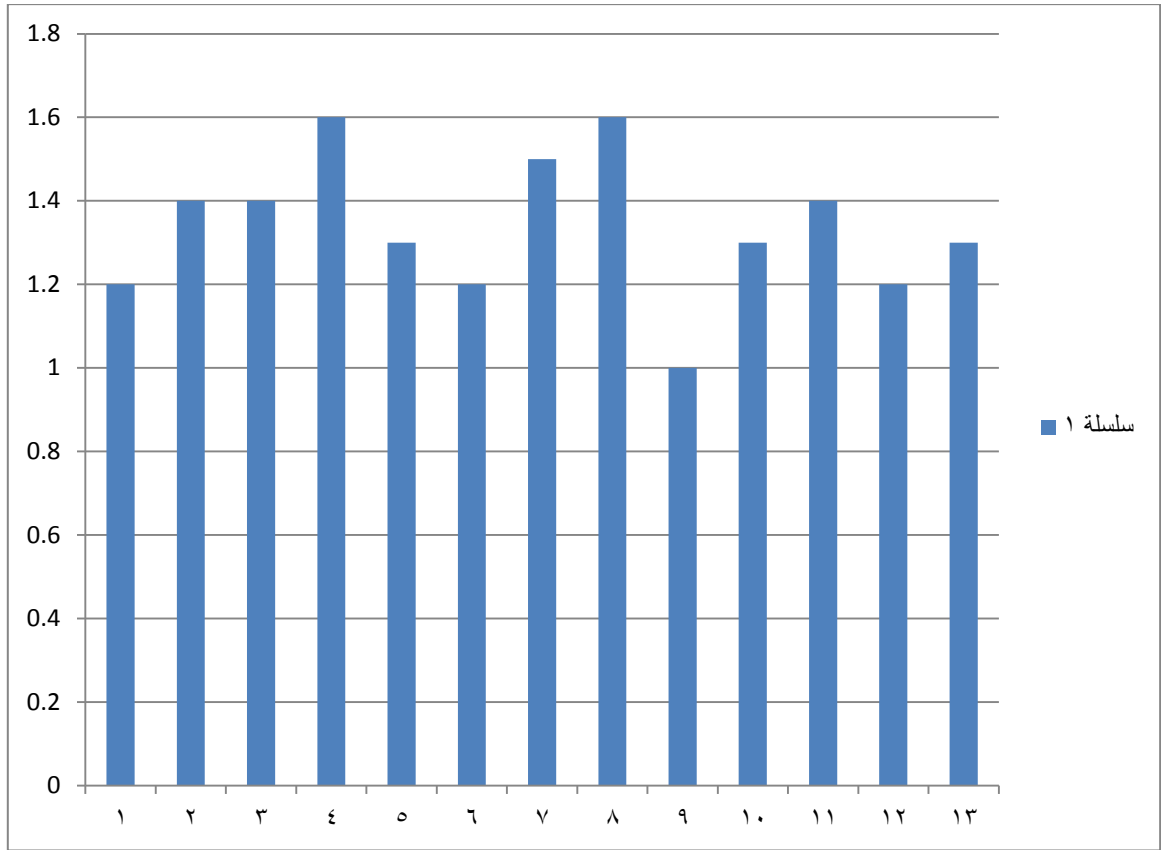
وبالاستعانة باستبانة صممت لهذا الغرض تم توزيعها على عينة البحث من الموظفين البالغ عددهم (٢٠) منهم ١٢ ذكور و٨ اناث ومعالجتها احصائياً تم التوصيل الى جملة من النتائج والتوصيات وكما هو مبين في جدول رقم (١) والشكلين التابعين له .

الجدول رقم (١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفقرات الاستبانة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة ($=0,05$)
١	تهتم ادارة الوحدة بتطبيق الدليل المحاسبي بصيغة معدلة	٤	١.٠٩٥٤٤٥	تام
٢	اجد صعوبة في المعالجات القيدية وفق النظام المعدل	٣.٧	١.٢٦٨٨٥٨	تام
٣	يحتاج الدليل المعدل الى تقسيمات اكثر تحليلا	٣.٧٥	١.٣٣٦٩٧٤	تام
٤	يناسب النظام المعدل طموحات الموظفين وتطلعاتهم	٣.٣٥	١.٦٥١٥١٤	غير تام
٥	يتم تطبيق النظام بنسخته المعدلة بطريقة ميسرة	٢.٣	١.١٨٧٤٣٤	غير تام
٦	يزود النظام المعدل الادارة بالمعلومات الكافية والمفيدة	٢.٢٥	١.٢٠٣١٢١	غير تام
٧	يوجد ترابط بين الجانبين النظري والتطبيقي في الدليل	٣.٤٥	١.٤٦٥٤٣٥	غير تام
٨	فهم تطبيق النظام المعدل يختلف من موظف الى اخر	٣.٩٥	١.٤٣٠٩٠٩	تام
٩	وجود كتيب وملحق خاص يساعد على فهم متطلبات النظام	٧٦٣	١.١٢٢٤٩٧	غير تام
١٠	يساعد الدليل المحاسبي الادارة على تخطيط الموجودات	٣.٩	١.١٣٥٧٨٢	تام
١١	يفي الدليل المخصص للوحدة بكافة احتياجاتها الحسابية	٣.١٥	١.١٩٤٧٨	غير تام
١٢	يخضع تطبيق الدليل المحاسبي الجديد لاجتهادات شخصية	٣.٩٥	٠.٩٧٣٣٩٦	تام
١٣	ينسجم النظام المحاسبي المعدل مع صيغة عمل الوحدة	٤.٢	١.٢٤٠٩٦٧	غير تام



الشكل رقم (٢)
الوسط الحسابي



الشكل رقم (٣)

الانحراف المعياري

الفصل الرابع:- الاستنتاجات

والتوصيات

المبحث الأول:- الاستنتاجات والمبحث

الثاني:- التوصيات

من خلال تحليل المعطيات المتوفرة في الاستبانة باستخدام الاساليب الاحصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) الظاهرة في الجدول رقم (١) والاشكال التابعة له .

يمكن استخلاص النتائج التفصيلية الآتية :-

١. تهتم ادارة الوحدة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد :- حصلت هذه الفقرة على معدل موافقة عال وبانحراف معياري محدد ما يؤكد ان ادارة الوحدة تتبنى المشروع وتتفاعل معه ايجابياً وهذا العامل مؤثر جداً في نجاح اي تطبيق عملي للنظام المحاسبي الموحد وبالتالي فإن اس اشكالية مرصودة في تطبيق النظام لا بد ان تعزى الى ذلك في هيكلية الدليل او ضعف الخبرة لدى افراد الطاقم المحاسبي .

٢. اجد صعوبة في المعالجات القيدية وفق النظام المعدل :- هذا العامل مع بعض التشتت في الاجابات اي ان معظم الموظفين يعانون من مشكلات في المعالجات القيدية وهذا يؤثر على وجود غموض وصعوبات جزئية في السياقات التطبيقية للنظام المعدل ويبرر ذلك التشتت في الاجابات الذي يمكن ان تعزى الى تقارن مستوى الخبرة بين افراد العينة .

٣. يحتاج الدليل الى تقسيمات اكثر تحليلاً :- حصل هذا العامل على مستوى دلالي جيد وهو امر متوقع جداً لان الدليل المحاسبي المعدل من قبل ديوان الرقابة المالية دليل شامل لكافة النشاطات على اختلاف انواعها ومهام البلدية كبيرة وحساباتها واسعة ومتميزة وبالتالي يحتاج الموظفون الى توسعات في الدليل تساعدهم في اعداد الجداول التحليلية المطلوبة منهم والتي تتناسب بنشاط الدائرة واهدافها في التخطيط والرقابة والتقسيم في الاداء .

٤. النظام المحاسبي الموحد يناسب طموحات الموظفين وتطلعاتهم :- جاءت الاجابات مترددة من قبل افراد العينة وكان موقف العام محايداً ازاء هذه الفقرة مما يعكس تحفظاً لدى افراد العينة وهذا يعني ان النظام بشكله المعدل لم يرتق الى طموحات الموظفين وان التعديلات المجرأة عليه لا تفي بشكل واضح باغراض الادارة ولا تحقق التناسب المنشود مع نشاط الوحدة .

٥. تطبيق النظام يتم بطريقة سهلة وبمبسطة :- مال افراد العينة الى التأشير بالرفض امام هذه الفقرة ربما لان الموظفين غير متمرسين على تطبيقه لا سيما ان الكتاب المقترح عام لا يتضمن قيوداً او شروحات تفصيلية عن اعمال البلدية حصراً وبالتالي قضت الحاجة لارفاق الدليل بملحق خاص بنشاط البلدية كما سيتأكد ذلك من خلال موقف افراد العينة تجاه الفقرتين (٩ ، ١٣) .

٦. يزود النظام الادارة بالمعلومات الكافية والمفيدة :- لم يوافق افراد العينة على مضمون الفقرة بمعنى ان المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي بشكله المعدل غي وافية وقليلة الفائدة والادارة وشم حاجة الى توسيع وتفصيل أكثر ليفي بمتطلبات ادارة الوحدة .

٧. يوجد ترابط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في الدليل :- ثم ميل الى التصديق على هذه الفقرة لدى افراد العينة ولكن ليس بالمستوى الدال ويمكن تفهم هذا الاضطراب في موقف افراد العينة تجاه هذا لاعامل باعتبار ان المعاهد والجامعات العراقية.

تدرس النظام المحاسبي الموحد الصادر من ديوان الرقابة المالية معزراً بالتطبيقات العملية التي تساعد الطالب على الربط بين الدراستين الا ان التطبيق العملي يحتاج بعض التدريب والدورات التي تؤهلهم لاستيعاب متطلبات الدائرة ووجود كتيب خاص لهذا الغرض يسهم في تذليل هذه الصعوبة .

٨. فهم وتطبيق النظام المعدل يختلف من موظف الى اخر :- هذا العامل دال اي ان معظم افراد العينة لا يوافقون على هذا العامل وهذا منطقي لان النظام المحاسبي الموحد اعد اساساً للقضاء او التقليل من الاحتياجات الفردية بين المحاسبين والمدققين .

٩. وجود كتيب وملحق خاص يساعد على فهم متطلبات النظام :- من خلال المقابلات الخاصة احب افراد العينة بوجود كتاب خاص بتطبيق النظام المحاسبي الموحد في البلديات والذي اعدده ديوان الرقابة المالية الا ان هذا الكتاب لا يختلف كثيراً عن سابقه ليعمم التطبيق في جميع دوائر القطاع العام ويحتاج الى تفصيلات أكثر تناسب احتياجات ومتطلبات الدائرة مع امكانية ان ترفق هذه التفصيلات في ملحق خاص لكي يحافظ الدليل المحاسبي الموحد على طابعه العام .

١٠. يساعد النظام المحاسبي الادارة على التخطيط والرقابة :- يعتقد الموظفون ان المعلومات التي يقدمونها من خلال الموازنة التشغيلية والتقديرية كافية لتزويد الادارة بالمعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة عليها وعلى الرغم من موافقة معظم افراد العينة على هذا العامل الا اجاباتهم جاءت بانحراف معياري عال (متشنتة) وربما يعود ذلك الى عدم اطلاعهم على الموضوع لانه خارج نطاق عملهم .

١١. في الدليل المخصص للوحدة بكافة احتياجاتها المحاسبية :- لم تتفق الاجابات بشأن هذه الفقرة مما يصعب الالتزام بفرضية البحث ويؤثر على حاجة النظام المحاسبي الموحد الجديد الى المزيد من التعديلات والتفضيلات التي تساعد الادارة على اداء وظائفها وتحقيق اهدافها الاستراتيجية .

١٢. يخضع تطبيق النظام الاجتهادات الشخصية :- هذا العامل ضعيفاً جداً اذ لا يخضع تطبيق النظام الى اي اجتهادات شخصية مما يسهل اجراء المقارنات على مستوى الوحدات والسنوات المختلفة .

١٣. ينسجم النظام المحاسبي الموحد مع طبيعة عمل الوحدة :- هذا العامل جاءت نتائجه ضعيفة جداً وقد يعود السبب في ذلك الى قصور في النظام المحاسبي الموحد المطبق حديثاً وان النظام المحاسبي بشكل عام والبلديات بشكل خاص تعاني من قصور ويتطلب تعديلات تناسب احتياجات ومتطلبات الدائرة المستخدمة له وكذلك احتياجات ومتطلبات الاطراف الخارجية المستفيدة منه خصوصاً وان هذه الاطراف في تزايد مستمر وتنوع كبير في نشاطاتها بسبب التطويرات السريعة التي يمر بها البلد نتيجة توسع نشاطاته الاقتصادية والاستثمارية .

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

١. ان التوجه القائم لدى المشروع الاداري والمحاسبي في العراق في تخصيص العمل بالنظام المحاسبي الموحد يتناسب مع المتطلبات الادارية والمحاسبية لكل وحدة هو تطور ايجابي وخطوة في الاتجاه الصحيح لا سيما مع الحاجة الماسة الى مواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي في الانشطة المالية والاقتصادية كافة .
٢. فيما يخص تطبيق هذه التجربة في دوائر البلديات فقد تبين وجود اختلاف على مستوى الفهم والتطبيق لدى الملاكات المحاسبية وتباين في مستوى الوفاء باحتياجات الوحدة ادارياً ومحاسبياً ما يعني ان النظام المحاسبي بشكله المخصص لدوائر البلديات لم يحقق القدر الكافي من الانسجام مع طبيعة العمل الخاص بالوحدة وان النتائج للعملية لم يتناسب مع الجهد المبذول في هذا المجال ولا مع حجم التطلعات التي يهدف اليها المشروع الاداري والمحاسبي .
٣. ان توعية العمل بالنظام المحاسبي على ضوء خصوصيات العمل في كل دائرة ينبغي ان يتم من خلال خطوات محسوبة لتفادي ان يؤدي ذلك الى تأثير سلبي على الهدف الجوهرى من وجود النظام المحاسبي الموحد اذ قد يفقد النظام المحاسبي الموحد طابعة العمومي وخصوصيته كونه اللغة المشتركة التي يتعامل بها المحاسبون والمراقبون مما يفتح الباب على جملة الثغرات والتعديات في مجال المحاسبة والمراقبة لاسيما مع ما يواجهه البلد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري والتي تشكل احد اكبر العوائق بوجه التطور والنهوض الاقتصادي .

ثانياً :- التوصيات

١. اعادة النظر في النظام المحاسبي واجراء بعض التعديلات في الدليل المحاسبي وشروحاته مما يساعد المختصين على توفير البيانات التفصيلية اللازمة التي تساعد الادارة في تحقيق اهدافها .
٢. اعداد كتيب صغير في اطار النظام المحاسبي الموحد يتضمن بعض التفاصيل التي تخص نشاط البلديات حصراً وكما هو معمول به بالمصارف وشركات التأمين .
٣. ادخال الموظفين في دورات تدريبية تساعدهم على فهم النظام المحاسبي الموحد والاطلاع على المستجدات التي اجريت عليه .
٤. اجراء بعض التوسعات والاضافات في النظام المحاسبي الموحد بشكل عام والبلديات بشكل خاص لمواكبة التطورات بما يناسب المعايير المحاسبية الدولية .
٥. شمول النظام المحاسبي الموحد لمتطلبات المحاسبة البيئية والموارد البشرية في حدود الاطار العام له
٦. الاستفادة من تشجيع الادارة واهتمامها في رفق المحاسبين بكل ما هو جديد في هذا المجال كي لا يبقى النظام جامداً وعاجزاً ازاء التطورات الداخلية والخارجية .
٧. مكنة الدليل المحاسبي الموحد على الحاسب الالكتروني لان الارقام المستخدمة من قبله سهلة التطبيق مما يوفر الوقت والجهد الذي يبذله الموظفون في اعداد الجداول والتقارير .

المصادر:-

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- ديوان الرقابة المالية (١٩٨٥) النظام المحاسبي الموحد ، الطبعة الاولى .
- ٣- ديوان الرقابة المالية (٢٠١١) النظام المحاسبي الموحد ، الطبعة الثانية .
- ٤- ديوان الرقابة المالية (٢٠١٢) النظام المحاسبي الموحد للبلديات ، الطبعة الاولى .
- ٥- ديوان الرقابة المالية (٢٠١٢) النظام المحاسبي الموحد ، الطبعة الثالثة .
- ٦- المستوفي ، عبد الصاحب(١٩٧٧)النظام المحاسبي الموحد، دار الافق العربي ، الاردن.
- ٧- الطلحة ، حامد داوود (١٩٩٨)النظام المحاسبي الموحد: النشأة والمفهوم والاهداف ، المحاسب القانوني العدد (١٠٧) .
- ٨- <http://www.ksau.info/showthread.php?pit=15211>

أستمارة الأستبيان

الاخ المستجيب الكريم

تحية طيبة ...

هذه الاستمارة تتضمن مشكلات ومعلومات مفترضة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد المعمم عليكم حديثاً ، يرجى مساعدتنا في تشخيصها من خلال ابداء رأيكم بالفقرات الواردة فيها .علماً ان الجابة ستكون على درجة عالية من السرية ولن يطلع عليها عدا الباحثة كونها لأغراض البحث العلمي .
مع جزيل الشكر والتقدير

معلومات شخصية

الجنس :

العمر الشهادة الاختصاص سنوات الخدمة

ت	الأسئلة (الفقرات)	درجات الإجابة			
		أوافق تماماً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق تماماً
١	تهتم ادارة الوحدة بتطبيق الدليل المحاسبي بصيغة معدلة				
٢	اجد صعوبة في المعالجات القيدية وفق النظام المعدل				
٣	يحتاج الدليل المعدل الى تقسيمات اكثر تحليلا				
٤	يناسب النظام المعدل طموحات الموظفين وتطلعاتهم				
٥	يتم تطبيق النظام بنسخته المعدلة بطريقة ميسرة				
٦	يزود النظام المعدل الادارة بالمعلومات الكافية والمفيدة				
٧	يوجد ترابط بين الجانبين النظري والتطبيقي في الدليل				
٨	فهم تطبيق النظام المعدل يختلف من موظف الى اخر				
٩	وجود كتيب وملحق خاص يساعد على فهم متطلبات النظام				
١٠	يساعد الدليل المحاسبي الادارة على تخطيط الموجودات				
١١	يفي الدليل المخصص للوحدة بكافة احتياجاتها الحسابية				
١٢	يخضع تطبيق الدليل المحاسبي الجديد لاجتهادات شخصية				
١٣	ينسجم النظام المحاسبي المعدل مع صيغة عمل الوحدة				

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	ت
١٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة	١

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	ت
١٧	الهيكل التنظيمي لمديرية بلدية الديوانية	١
١٩	المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة	٢
٢٠	الانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة	٣

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الفقرة	ت
١	الآية القرآنية	١
ب	شكر وتقدير	٢
ت	الاهداء	٣
ث	قائمة الجداول	٤
ث	قائمة الاشكال	٥
ج	قائمة المحتويات	٦
١	المقدمة	٧
٢	الفصل الاول: منهجية البحث	٨
٣	المبحث الاول: مشكلة البحث واهميته واهدافه	٩
٤	المبحث الثاني: فرضية البحث واسلوبه وخطته وعينته	١٠
٥	الفصل الثاني: الاسس النظرية للبحث	١١
١٠-٦	المبحث الاول: مفهوم النظام المحاسبي الموحد ونشأته واهدافه	١٢
١٥-١١	المبحث الثاني: النظام المحاسبي الموحد في البلديات	١٣
١٦	الفصل الثالث: الجانب العملي للبحث	١٤
١٨-١٧	المبحث الاول: الجانب التنظيمي في مديرية بلدية الديوانية	١٥
٢٤-١٩	المبحث الثاني: تحليل معطيات الاستبانة	١٦
٢٥	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	١٧
٢٦	المبحث الاول: الاستنتاجات	١٨
٢٧	المبحث الثاني: التوصيات	١٩
٢٨	قائمة المصادر	٢٠
	الملاحق (استمارة الاستبيان)	٢١